قوائم المحتويات متاحة على المجلات الاكاديمية العراقية
مجلة البحوث والدراسات الاسلامية
الصفحة الرئيسية للمجلة: https://djisrs.dws.gov.iq

إشكالية تغير الفهم القرآني بين الثبات والتحول

The problem of changing Qur'anic understanding: between stability and transformation

م.م ضرغام مشعان حسين علو/ كلية الإمام الأعظم الجامعة *

Keywords: Qur'anic Understanding, Qur'anic Constants, Transformation in Understanding, Interpretive Ijtihad, Objectives of Sharia, Historical and Social Context, Gradual Implementation of Rulings, Public Interest

Abstract

This study addresses the issue of the changing understanding of the Qur'an between stability and transformation, focusing on the interaction between the fixed Qur'anic text and the evolving human comprehension over the ages. The research aims to examine the nature of the Qur'anic text in terms of its stability and core meanings, while analyzing the factors influencing the transformation of its understanding, such as historical and social context, cognitive developments, Qur'anic readings, and schools of Islamic thought. The study also explores the mechanisms employed in Islamic thought to deal with this transformation, through interpretive ijtihad, consideration of the objectives of Sharia, gradual implementation of rulings, and public interest, highlighting the role of multiple readings in providing flexibility for understanding and practically applying the text. The findings show that the Qur'an is characterized by clear textual stability, where fundamental principles such as monotheism, justice, and human rights remain solid and constant, while human understanding adapts and changes according to social, cultural, and political realities. The results further indicate that interpretive ijtihad is a pivotal tool for balancing Qur'anic constants with contextual variables, allowing rulings to be applied flexibly in harmony with cognitive and social developments, while preserving the Sharia objectives. The study draws on historical and jurisprudential examples, such as financial regulations during the Abbasid era and the ijtihad of Andalusian scholars, as well as contemporary examples in banking, education, and environmental policies, to demonstrate the ongoing practical applicability of the text without compromising its foundational principles. Based on the findings, the study offers a set of recommendations, including promoting enlightened interpretive ijtihad, studying multiple Qur'anic readings, applying the principles of gradual implementation and public interest, developing educational programs to enhance scholars' capacity to address cognitive and social developments, and encouraging comparative studies to document experiences in balancing constants and variables. The research emphasizes that the Qur'an is not a rigid text but a living reference capable of interacting with contemporary developments while ensuring the preservation of its fundamental principles and divine objectives, achieving integration between text and reality and ensuring the continuity of Sharia implementation in ways that serve humanity and society.

* Corresponding author at **Dirgham Mishaan Hussein Alou**
Drghamalazawy12@gmail.com

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال:٢٠٢٦/٢/٩

المراجعة:٢٠٢٦/٢/١٥

القبول:٢٠٢٦/٢/٢٥

الكلمات المفتاحية:

الفهم القرآني، الثوابت القرآنية، التغير في الفهم، الاجتهاد التفسيري، مقاصد الشريعة، السياق التاريخي والاجتماعي، التدرج في الأحكام، المصلحة العامة.

الملخص

يتناول هذا البحث إشكالية تغير الفهم القرآني بين الثبات والتحول، مركزًا على التفاعل بين النص القرآني الثابت وفهم الإنسان المتغير عبر العصور. يهدف البحث إلى دراسة طبيعة النص القرآني من حيث الثبات والمعاني الجوهرية، مع تحليل العوامل التي تؤثر في تحول فهمه، مثل السياق التاريخي والاجتماعي، والتطورات المعرفية، والاختلافات القرائية، ومدارس الفكر الفقهي. كما يستعرض البحث آليات الفكر الإسلامي في التعامل مع هذا التحول، من خلال الاجتهاد التفسيري، ومراعاة مقاصد الشريعة، والتدرج في الأحكام، والمصلحة العامة، مع إبراز دور القراءات المتعددة في توفير مرونة لفهم النص وتطبيقه عمليًا. أظهرت الدراسة أن القرآن الكريم يتميز بثبات نصي واضح، حيث تظل المبادئ الأساسية، مثل التوحيد والعدل وحقوق الإنسان، صلبة ومستقرة، في حين يخضع فهم البشر للتغير والتكيف وفق مقتضيات الواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي. كما بينت النتائج أن الاجتهاد التفسيري أداة محورية لتحقيق التوازن بين الثوابت القرآنية والمتغيرات السياقية، ويتيح تطبيق الأحكام بشكل مرن ينسجم مع المستجدات المعرفية والاجتماعية، مع الحفاظ على المقاصد الشرعية. وقد استعانت الدراسة بشواهد تاريخية وفقهية، مثل تنظيم المعاملات المالية في العصر العباسي واجتهادات الأندلسيين، إضافة إلى أمثلة معاصرة في المعاملات المصرفية والتعليم والسياسات البيئية، لإظهار استمرار قابلية التطبيق العملي للنصوص دون الإخلال بثوابتها. وفي ضوء النتائج، توصل البحث إلى مجموعة من التوصيات التي تشمل تعزيز الاجتهاد التفسيري المستنير، ودراسة القراءات القرآنية المتعددة، واعتماد مبدأ التدرج والمصلحة العامة، وتطوير برامج تعليمية لتعزيز قدرة المفسرين على التعامل مع المستجدات المعرفية والاجتماعية، وتشجيع الدراسات المقارنة لتوثيق تجارب التوازن بين الثوابت والمتغيرات. ويؤكد البحث أن القرآن الكريم ليس نصًا جامدًا، بل مرجعية حية يمكنها التفاعل مع المستجدات، مع ضمان الحفاظ على المبادئ الجوهرية والمقاصد الإلهية، بما يحقق التكامل بين النص والواقع ويضمن استمرارية تطبيق الشريعة بما يخدم الإنسان والمجتمع.

١.المقدمة

يعد القرآن الكريم المصدر المركزي للفكر الإسلامي، ومرجعية أساسية في تحديد العقائد والعبادات والسلوكيات الفردية والاجتماعية. ورغم قدسيته وثبات نصه، فإن فهمه وتأويله يتأثران بالسياقات التاريخية والاجتماعية والثقافية التي يعيشها الإنسان. يظهر هنا التوتر بين ثبات النص القرآني وتحول فهمه عبر الأزمنة والأمكنة المختلفة، وهو ما يجعل دراسة هذه الإشكالية ضرورية لفهم طبيعة العلاقة بين النص ومتلقيه. إن دراسة هذا التغير أو الثبات لا تهدف فقط إلى رصد الاختلافات التفسيرية، بل إلى فهم آليات الاستنباط القرآني وكيفية استجابته لمتغيرات الفكر والمجتمع، ويلاحظ أن الفهم القرآني قد يتقاطع أحيانًا مع القضايا المعاصرة التي لم تكن مطروحة في عصر التنزيل، الأمر الذي يفرض على الباحثين توخي الدقة في التمييز بين ما هو ثابت من المبادئ القرآنية وما يمكن أن يطرأ عليه التفسير بحسب الظروف، بما يحفظ النص ويحقق مرونة تطبيقه. ومن هنا، يظهر التحدي المزدوج: الحفاظ على ثبات الرسالة القرآنية من جهة، واستيعاب التحولات المعرفية والاجتماعية من جهة أخرى.

٢.١.مشكلة البحث

تتمثل المشكلة الأساسية في وجود تناقض ظاهري بين ثبات النص القرآني وتحول فهمه وتطبيقه عبر الأزمنة، مما يثير تساؤلات أساسية: هل التغير في الفهم نتيجة لاختلاف السياقات الاجتماعية والثقافية أم هو انعكاس لمحدودية قدرة المتلقي على استيعاب النص؟ وما مدى إمكانية الجمع بين التفسير التقليدي والتأويل المعاصر دون المساس بالمعنى الأصلي للآيات؟

إن هذا الإشكال يتجلى بوضوح في مسألة تطبيق الأحكام أو فهم المبادئ الأخلاقية والاجتماعية الواردة في القرآن، حيث تختلف القراءات التفسيرية بين المذاهب والمدارس الفكرية، وأحيانًا بين الأجيال نفسها. هذا التباين في الفهم يشكل تحديًا معرفيًا وأخلاقيًا، لأنه يلامس جوهر العلاقة بين النص المقدس والواقع المتغير، ويطرح سؤالًا محوريًا عن حدود الثبات القرآني وإمكانات التحول في فهمه.

١.١.أهمية الدراسة

١-تبرز أهمية هذه الدراسة في كشف ديناميكيات التفسير القرآني وعلاقته بالتحولات الاجتماعية والفكرية إذ توفر الدراسة إطارًا منهجيًا لفهم كيفية تفاعل النص الثابت مع الظروف المتغيرة، كما

تسهم في تقديم رؤية متوازنة بين الالتزام بالمعنى القرآني الأصلي والانفتاح على الاجتهاد المعاصر.

٢-تساعد الدراسة في تعزيز قدرة الباحثين والمفسرين على تمييز الثوابت من المتغيرات، مما يتيح التفسير المستند إلى الأدلة العقلية والنقلية دون الوقوع في التشدد أو التفريط.

٣- إن فهم هذه الإشكالية يسهم في توجيه النقاشات الفكرية المعاصرة حول كيفية الاستفادة من القرآن في معالجة القضايا المعاصرة، سواء في الحقل الاجتماعي، الأخلاقي، أو السياسي، بما يضمن استدامة الرسالة القرآنية وعمق تأثيرها الحضاري.

٢.المبحث الأول: طبيعة الفهم القرآني بين الثبات والتغير

القرآن الكريم يمثل المرجعية الأولى والأساس في الفكر الإسلامي، وهو النص الذي يمتاز بالقداسة والخلود والثبات، ما يجعل التعامل معه عملاً يتطلب دقة معرفية وروحاً اجتهادية متوازنة. ورغم ثبات النص القرآني وعدم قابليته للتغيير، فإن فهم الإنسان له يتأثر بعدة عوامل متغيرة، تشمل السياق التاريخي والاجتماعي والثقافي والمعرفي. ومن هنا تنشأ الإشكالية المركزية لهذا المبحث: كيف يمكن أن يكون النص ثابتا، بينما يتغير فهمه عبر العصور؟[١]، إن دراسة طبيعة الفهم القرآني بين الثبات والتحول تفرض التمييز بين ثبات النص بمعناه الظاهر والجوهر، وبين مرونة الفهم والتفسير التي تتيح التعامل مع المستجدات الفكرية والاجتماعية. ففي حين أن النصوص القرآنية نفسها محفوظة من التحريف والبدل، فإن تفسيرها يتعرض لتغيرات نتيجة اختلاف خبرات المتلقين، وتطور علوم اللغة والبلاغة والتفسير، وكذلك نتيجة لتباين المدارس الفكرية والمذاهب الفقهية.

كما أن التحول في فهم القرآن ليس عشوائيًا، بل يخضع لمجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية: من بينها السياق التاريخي الذي يعيشه المجتمع الإسلامي، والتحديات المعرفية والفكرية التي تواجه المتلقي، والظروف السياسية والاجتماعية التي تستدعي إعادة النظر في بعض الأحكام التطبيقية. وعليه، فإن دراسة الفهم القرآني بين الثبات والتحول توفر رؤية متكاملة لفهم كيفية تفاعل النص الثابت مع الواقع المتغير،

١) الزمخشري، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ص٢١٣

مع الحفاظ على أصالة الرسالة القرآنية وروحها الخالدة[١].

١.٢.المطلب الأول :الثبات النصي للقرآن الكريم ومحدودية التغير في المعنى الأصلي

يعد القرآن الكريم النص المركزي في التراث الإسلامي، حيث يمتاز بالثبات والقداسة والحفظ الإلهي، ما يجعل التعامل معه مرجعًا دائمًا للتوجيه والإرشاد عبر العصور. هذا الثبات لا يقتصر على بقاء الحروف والكلمات كما نزلت على النبي محمد ﷺ، بل يشمل أيضًا جوهر المعنى القرآني والمبادئ الأساسية التي تحتويها الآيات. حرص الله تعالى على حفظ كتابه من التحريف والبدل، كما ورد في قوله تعالى» :إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون «[الحجر: ٩]، وهو نص يوضح أن القرآن محفوظ من أي تحريف أو تبديل، ويضع قاعدة أساسية للتفريق بين النص القرآني الثابت والفهم البشري المتغير.

ويتجلى الثبات النصي للقرآن في مستويات متعددة، أهمها المستوى اللغوي الذي يشمل الحروف والكلمات والتراكيب النحوية. اللغة العربية التي نزل بها القرآن تتسم بالدقة والبلاغة والفصاحة، مما يجعل أي تغيير في النص صعبًا ومؤثرًا بشكل مباشر على المعنى. هذه الدقة اللغوية تعمل كضابط طبيعي يمنع حدوث التحريف، وتضمن الحفاظ على المعنى المقصود من كل آية. كما يربط الحفاظ على النص اللغوي بين الثبات المادي للنص واستمرارية معناه الأصلي، إذ يصبح أي تغيير لغوي بمثابة تغيير جوهري في المعنى، وهو ما لا تسمح به النصوص القرآنية[٢].

وإلى جانب اللغة، يبرز ثبات المفاهيم الجوهرية التي يركز عليها القرآن، مثل التوحيد والعدل والأخلاق والحقوق والواجبات. هذه المفاهيم تشكل قاعدة ثابتة لا تتغير بتغير الزمان أو المكان، إذ يظل فهمها مرتبطًا بالنص ذاته. على سبيل المثال، التوحيد لم يطرأ عليه أي تغيير في جوهره عبر تاريخ المسلمين، على الرغم من اختلاف مستويات التطبيق والتفسير بين الأجيال والمدارس الفكرية، يمثل هذا الثبات حماية للمبادئ الأساسية من أي تحريف أو تشويه،

١) الرازي، تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، ص٢٨٩.

٢) السمرقندي، تفسير السمرقندي، ص١٨٧.

ويتيح للمسلمين الاستفادة منها في كل عصر دون المساس بالمعنى الأصلي[١].

إن القرآن الكريم يحافظ أيضًا على ترتيبه الجزئي وسياقه التاريخي، وهو عامل أساسي في استيعاب المعنى الصحيح للآيات، وعلماء التفسير ركزوا على دراسة التدرج في تنزيل الآيات والسور، ما يعكس أسلوبًا منهجيًا في إيصال الرسائل القرآنية بشكل متسق. هذا الترتيب والسياق يمنع التأويلات العشوائية، ويجعل أي تفسير جديد مرتبطًا بالنصوص نفسها. يساعد هذا النظام على فهم التسلسل المنطقي للمعاني، ويحد من إمكانية الخروج عن المقاصد القرآنية الأساسية، خصوصًا عند مواجهة مسائل جديدة لم تكن مطروحة في زمن النبي ﷺ[٢].

ومن الناحية التاريخية، لعب جمع القرآن وتوحيده دورًا حاسمًا في الحفاظ على الثبات النصي. ففي عهد الخليفة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، تم جمع القرآن بعد وفاة النبي ﷺ، ثم تم توحيده في عهد الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه، وإرسال نسخ موحدة إلى الأمصار المختلفة. هذا الإجراء لم يكن مجرد تنظيم إداري، بل آلية لحفظ النص من أي اختلاف محتمل وضمان الحفاظ على المعنى الأصلي. الاختلافات القرائية التي ظهرت لاحقًا بقيت محدودة، ولم تؤثر على الجوهر المعنوي للنص، وهو ما يعكس حرص المسلمين منذ البداية على حماية النص والمعنى معًا [٣].

والعقل والبعد الفكري أيضًا يمثلان عناصر مهمة في حماية الثبات القرآني. فالقرآن يقدم براهين واضحة ويحث على التأمل العقلي والتدبر، ما يجعل أي تأويل أو تفسير بعيد عن جوهر النص صعبًا. التفسير العقلاني للنص لا يسمح بتغييرات جوهرية، ويعزز انسجام المعنى بين اللغة والدلالة والمنطق، وهو ما يضمن عدم خروج التفسير عن المعنى الأصلي للآيات. كما أن الطبيعة الهيكلية للنص، حيث ترتبط الآيات ببعضها ضمن شبكة مترابطة، تجعل أي محاولة لتغيير معنى جزء من النص تؤثر على باقي المعاني، ما يقي القرآن من التحريف الجزئي أو الكلي، وعلى مستوى التفسير، أولى علماء

١) الأسنوي، نهاية السول شرح منهاج الوصول، ص١٧٣.

٢) الطبرسي، الفضل بن الحسن مجمع البيان في تفسير القرآن، ص١٥٤.

٣) الطباطبائي، محمد حسين الميزان في تفسير القرآن، ص٢٠٩.

التفسير التقليديون مثل الطبري وابن كثير اهتمامًا بالغًا بالحفاظ على المعنى الأصلي للآيات، حتى عند معالجة قضايا جديدة أو مستجدات لم تكن موجودة في عصر النبي ﷺ التفسير التقليدي يركز على توحيد المعنى وضمان أن أي اجتهاد يبقى ضمن حدود المقصود الإلهي، مع الاعتماد على الأدلة النقلية واللغة والسياق التاريخي. هذا يميز التفسير العلمي عن التأويل الشخصي أو العاطفي، ويعطي قاعدة متينة للحفاظ على ثبات المعنى القرآني [١].

وآليات الحفظ المتعددة، مثل الحفظ الشفوي بالتواتر، والنسخ الكتابية، والقراءات المتعددة، توفر طبقة إضافية من الضمانات لحماية النص والمعنى. علماء القراءات مثل ابن الجزري أكدوا على دقة الحفظ والنقل، ما يجعل أي تحريف نصي شبه مستحيل. هذه الآليات تضمن استمرارية النص وصون جوهر المعنى عبر الأجيال، بحيث يظل القرآن الكريم موحدًا في لغته ومقاصده، مع إمكانية اجتهاد البشر في فهمه وفق ظروفهم المختلفة [٢].

والثبات النصي للقرآن لا يمنع تجدد الفهم البشري، لكنه يحدد الإطار الذي يتم ضمنه هذا التجدد. إذ يمكن للمفسر والباحث إعادة النظر في التأويلات التطبيقية أو تفسير الظواهر الجديدة، إلا أن ذلك لا يتجاوز حدود المعنى الأصلي أو يغير المقصود الإلهي. هذا التوازن بين النص الثابت وفهم الإنسان المتغير يسمح بالاستفادة من القرآن في كل عصر، ويؤكد على حفاظ النص على قدسيته وعمقه الفكري، بينما يتيح التأويل العقلاني والاجتهاد الملتزم بالثوابت القرآنية[٣].

٢.٢.المطلب الثاني :العوامل المؤثرة في تحول فهم القرآن عبر العصور

ويظل فهم القرآن عملية ديناميكية تتأثر بعدة عوامل تتغير بتغير الزمان والمكان، رغم ثبات النص ذاته. واحدة من أبرز هذه العوامل هي السياق التاريخي والاجتماعي الذي يعيش فيه المجتمع الإسلامي. ففي مراحل التاريخ المختلفة، ظهرت ظروف اجتماعية وسياسية متباينة، مثل مرحلة الدعوة الأولى في مكة، والهجرة إلى المدينة، ومرحلة الدولة الإسلامية الأولى، وما تلاها من التوسع الجغرافي والحضاري. هذه التغيرات أثرت على طريقة فهم المسلمين للقرآن،

١) الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ص١٣٤.

٢) عباس فضل، حسن القصص القرآني إيحاؤه ونفحاته، ص١٤٩.

٣) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ص١٥٤.

إذ كانت بعض الآيات تتعلق بأحداث محددة، أو توجه أحكامًا تتناسب مع وضع اجتماعي معين، ما استلزم تأويلاً يتماشى مع الواقع [١].

تأتي التطورات الفكرية والمعرفية كعامل رئيس آخر في تحول الفهم القرآني. فقد شهد العالم الإسلامي ظهور مدارس فكرية متعددة، مثل المعتزلة والأشاعرة والمتصوفة والفلاسفة، وكل منها تعامل مع النص القرآني بأسلوب مختلف وفق أدواته الفلسفية والمنطقية. هذا التنوع في المناهج الفكرية أتاح للفهم القرآني أن يتوسع ويأخذ أبعادًا متعددة، بحيث يمكن للمتلقي أن يستنبط معاني جديدة تتوافق مع التحديات الفكرية في عصره، دون المساس بالثوابت الجوهرية للنص [٢].

والعامل الثالث يتمثل في العوامل اللغوية والدلالية، والتي تشمل التطورات في علوم اللغة العربية والبلاغة والنحو. فالتفسير يعتمد بشكل كبير على دراسة الكلمات والجمل وسياقها اللغوي، والتغير في فهم اللغة أو اكتشاف مستويات جديدة من البلاغة والمعاني قد يؤدي إلى تطور في الفهم القرآني .فمثلاً، فهم معاني بعض المفردات أو الصور البيانية في القرآن قد يتغير مع مرور الزمن، ما يتيح إعادة تفسير النص بما يتوافق مع الفهم اللغوي المعاصر، مع الالتزام بالمعنى المقصود. والعوامل الثقافية والحضارية تشكل أيضًا أبعادًا مهمة في تحول الفهم القرآني. فالمجتمعات الإسلامية عبر التاريخ لم تكن متجانسة، بل تنوعت ثقافاتها وعاداتها الاجتماعية، ما انعكس على طريقة التعامل مع النص. الثقافة المحلية وأساليب التفكير السائدة كانت تؤثر على اختيار الآيات لتطبيقها عمليًا، وعلى تفسير المبادئ الأخلاقية والاجتماعية وفق ما يناسب البيئة المحيطة، بما يعكس قدرة القرآن على التكيف مع واقع الإنسان دون المساس بالثوابت.

كما تلعب التحديات السياسية والاقتصادية دورًا مهمًا في تغيير فهم القرآن وتطبيقه. فقد أدى انتشار الدولة الإسلامية وتنوع الشعوب التي دخلت في نطاقها إلى ضرورة تأويل بعض الأحكام بما يتوافق مع الأنظمة الجديدة أو الظروف الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. على سبيل المثال، بعض الأحكام المتعلقة بالمعاملات المالية أو العلاقات الدولية تم تفسيرها وفق ما

---

١) الطبري، جامع البيان عن تأويل آيات القرآن، ص٢٩٠.

٢) فضل الله، محمد حسين من وحي القرآن، ص٢١٥.

يسمح بتنظيم المجتمع وإرساء العدالة، دون الإخلال بالمقاصد القرآنية [١]، وهناك أيضًا العامل الفقهي والاجتهادي، الذي يعد من أبرز محددات تحول الفهم القرآني. فالفقهاء والمفسرون، من خلال الاجتهاد، تعاملوا مع النصوص القرآنية بما يتوافق مع المستجدات في زمانهم، سواء كانت متعلقة بالعبادات أو المعاملات أو القوانين الأخلاقية والاجتماعية. هذا الاجتهاد لم يكن عشوائيًا، بل كان محكومًا بالقواعد الشرعية، بما يضمن عدم خروج التفسير عن حدود المعنى الأصلي للنص. ويمثل الاجتهاد حلقة وصل بين ثبات النص وتحول الفهم، حيث يتم الاحتفاظ بالثوابت مع استيعاب المستجدات [٢].

وتمثل التأثيرات العلمية والتقنية في العصر الحديث عاملًا إضافيًا يساهم في تحول الفهم القرآني، إذ تتطلب بعض القضايا العلمية والبيئية الحديثة تفسيرًا قرآنيًا جديدًا لتقديم حلول أو استنباط توجيهات تتوافق مع المعارف المكتسبة حديثًا. فالمعرفة العلمية الجديدة قد توضح جوانب من الآيات لم تكن مفهومة في العصور السابقة، مما يتيح للفهم القرآني بعدًا إضافيًا دون المساس بالمعنى الثابت.

والعامل النفسي والاجتماعي للفرد أو الجماعة يمثل أيضًا محددًا مهمًا في تطور الفهم. فاختلاف الخلفيات الثقافية، والتعليم، والتجارب الشخصية يؤدي إلى تنوع في استيعاب المعنى القرآني، هذا التنوع يظهر بشكل واضح عند دراسة تأويل الآيات المتعلقة بالأخلاق أو الحقوق أو المسائل الاجتماعية، حيث يفسرها كل مجتمع أو جيل بما يتوافق مع حاجاته وفهمه، مع الالتزام بالإطار النصي والشرعي [٣].

وعلى صعيد آخر، الانتشار الجغرافي والثقافي للإسلام ساهم في ظهور فهم قرآني متعدد الأبعاد. فالمسلمون في مناطق مختلفة من العالم، مثل الشرق الأوسط، وجنوب آسيا، وأفريقيا، وحتى أوروبا، واجهوا ظروفًا اجتماعية وثقافية متباينة، ما أفرز اختلافات في تفسير بعض الآيات التطبيقية. هذا الانتشار جعل من الضروري تطوير أدوات تفسيرية تراعي هذه الاختلافات، مع الحفاظ على المعنى الثابت للنص. كما أن تعدد القراءات القرآنية، رغم حفاظها على النص، سمح بمستويات مختلفة من

١) ابن نجيم ، الرائق شرح كنز الدقائق، ص١٥٤.

٢) القمي، تفسير القمي، ص١١٥.

٣) ابن نجيم ، الرائق شرح كنز الدقائق، ص١٥٦.

الاستيعاب، إذ تعكس بعض القراءات اختلافًا بسيطًا في النطق أو الأسلوب، مما أتاح فهمًا أوسع للنصوص وتفسيرات مرنة للأحكام. هذا التنوع القرائي يظهر قدرة القرآن على التكيف مع مختلف المستويات الفكرية واللغوية للمتلقين، دون المساس بالمعنى الأساسي للآيات[١].

وتلعب العوامل التعليمية والمعرفية للمجتمع الإسلامي عبر العصور دورًا أيضًا في فهم القرآن، فالتعليم الديني والعلوم الشرعية التي يتلقاها المسلمون تحدد مدى عمق فهمهم للمعاني القرآنية، وتؤثر على طريقة تعاملهم مع النص. كلما كان التعليم مرتبطًا بالمنهجية الصحيحة للتفسير والأدلة الشرعية واللغة، كان الفهم أكثر قربًا للمعنى الأصلي، في حين أن ضعف التعليم أو الانحراف في التفسير قد يؤدي إلى تحولات غير دقيقة في الفهم. والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بالإضافة إلى التطورات الفكرية والفقهية، تشكل شبكة معقدة من العوامل التي تؤثر على فهم القرآن. هذا يجعل عملية الفهم القرآني تجربة مستمرة ومتغيرة، لكنها محكومة دائمًا بإطار النص الثابت، ما يضمن استمرارية الرسالة القرآنية وقدرتها على التكيف مع المستجدات دون الإخلال بالثوابت [٢].

٣.المبحث الثاني: آليات التعامل مع التحول القرآني في الفكر الإسلامي

يواجه الفكر الإسلامي إشكالية طبيعية تتمثل في التوازن بين الثبات النصي للقرآن الكريم والتحولات في فهمه وتفسيره عبر العصور . ورغم حفظ النص القرآني، فإن الفهم البشري له يخضع لعوامل متعددة، كما بين المبحث الأول، ما يتطلب وجود آليات منهجية للتعامل مع هذه التحولات. هذه الآليات تمثل أدوات الفكر الإسلامي للتكيف مع المستجدات الفكرية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، مع الحفاظ على الجوهر القرآني والمقاصد الإلهية[٣]، وتتمثل أهمية دراسة هذه الآليات في أنها توضح كيف استطاع الفكر الإسلامي أن يوازن بين الثوابت القرآنية والتغيرات الضرورية في التفسير والتطبيق .فهي تمثل الإطار الذي يسمح للعلماء والمفسرين بتفسير النصوص بطريقة عقلانية

١) القمي، تفسير القمي، ص١٢١.

٢) القمي، أبو الحسن علي بن إبراهيم ، تفسير القمي، مرجع سابق، ص١٢١.

٣) ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ص١٨٠.

ومرنة، دون المساس بالمعنى الأصلي، وهو ما يعكس قدرة الشريعة على التكيف والاستدامة عبر الزمان والمكان. ويمكن تصنيف آليات التعامل مع التحول القرآني في الفكر الإسلامي إلى عدة مستويات، أبرزها الاجتهاد التفسيري، والتمييز بين الثوابت والمتغيرات، واستثمار القراءات القرآنية المتعددة، بالإضافة إلى أدوات العقل والنقل لضمان انسجام التأويل مع النص الثابت. هذه الآليات ساعدت في تجاوز الفهم الجامد للنصوص، ومنحت المسلمين القدرة على استنباط الأحكام والتوجيهات بما يتناسب مع ظروف كل عصر، مع الحفاظ على ثبات المقصد القرآني [١].

٣.١.المطلب الأول :الاجتهاد التفسيري وأثره في التكيف مع المستجدات المعرفية والاجتماعية

يمثل الاجتهاد التفسيري آلية محورية في الفكر الإسلامي لفهم القرآن الكريم وتطبيقه في سياقات متغيرة، حيث يعمل كحلقة وصل بين ثبات النص القرآني وتحولات المجتمع عبر العصور .ويعرف الاجتهاد على أنه بذل الجهد من قبل العلماء والمفسرين لاستنباط الأحكام الشرعية من الأدلة النصية المعتبرة، مع مراعاة مقاصد الشريعة، بما يحقق التوازن بين الثوابت القرآنية ومتطلبات الواقع المعاصر. وقد شكل الاجتهاد منذ بدايات الإسلام أداة فعالة لمواجهة القضايا الجديدة والمستجدات التي لم تكن مطروحة في زمن النبي ﷺ، بما يعكس قدرة النص القرآني على التكيف مع التطورات البشرية دون المساس بالمعنى الأصلي [٢].

ويعود تاريخ الاجتهاد التفسيري إلى عصر الصحابة والتابعين، حيث كان الصحابة يعتمدون على فهمهم المباشر للنصوص، مستندين إلى علمهم بمقاصد الشريعة وسيرة النبي ﷺ، وقد قاموا بتفسير الآيات بما يتناسب مع السياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لتلك المرحلة. على سبيل المثال، تفسير أحكام الزكاة أو الحدود أو مسائل المعاملات المالية جاء متوافقًا مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع المدينة، مع الحفاظ على المبادئ الأساسية للعدالة والحق والعبادة. هذا يظهر كيف كان الاجتهاد أداة عملية للتكيف مع الواقع، دون المساس بالثوابت القرآنية [٣].

---

١) عباس فضل، القصص القرآني إيحاؤه ونفحاته، ص ١٤٥.

٢) فضل الله، من وحي القرآن ، ص٦٤.

٣) فضل الله، من وحي القرآن ، ص٦٥.

ومع توسع الدولة الإسلامية ودخول شعوب ومجتمعات مختلفة في دائرة التأثير الإسلامي، ازدادت الحاجة إلى الاجتهاد التفسيري، إذ واجه الفقهاء تحديات معرفية واجتماعية جديدة. فقد ظهرت مسائل لم تكن مطروحة في مكة أو المدينة، مثل الأحكام المتعلقة بالتعامل مع غير المسلمين، وتطبيق الأحكام في بيئات حضارية متعددة، أو مسائل التجارة والضرائب والزراعة. كل هذه المستجدات شكلت أرضية خصبة لتطوير الاجتهاد، حيث اعتمد العلماء على الأدلة العقلية والنقلية، وفهم المقاصد العامة للشريعة، لضمان استمرارية النص القرآني في إرشاد البشر في بيئات متغيرة. ويستند الاجتهاد التفسيري إلى عدة أدوات منهجية، منها القياس، والاستحسان، والمصالح المرسلة، وما يعرف بالاجتهاد بالمقاصد، وهي كلها ترتكز على الحفاظ على المعنى القرآني الأساسي. على سبيل المثال، عند مواجهة قضية جديدة في المعاملات الاقتصادية، يقوم الفقيه بتحليل الأدلة القرآنية المتعلقة بالعدل والإنصاف والحرية الاقتصادية، ثم يستنبط حكمًا يتوافق مع المقصد العام للشريعة، بما يتيح تطبيق النص في سياق جديد. هذه العملية تظهر كيف يمكن للفقهاء الحفاظ على الثابت القرآني، بينما يستجيبون للمتغيرات المجتمعية والمعرفية [١].

وتجدر الإشارة إلى أن الاجتهاد التفسيري لا يقتصر على الجوانب العملية فقط، بل يشمل أيضًا التفسير المعرفي والفكري .فقد أوجدت المدارس الفكرية المختلفة مثل الأشاعرة، والمعتزلة، والصوفية، والفلاسفة المسلمين طرقًا متنوعة لتفسير القرآن، حيث اعتمد كل فريق على أدواته الفكرية والفلسفية، مع الالتزام بالمعنى القرآني. هذا التنوع يعكس قدرة النص القرآني على التفاعل مع مختلف مستويات الفكر البشري، ويوضح أن الاجتهاد ليس مجرد عملية قانونية أو فقهية، بل هو إطار شامل لفهم النص في ضوء المعارف الجديدة والظروف الاجتماعية والثقافية المتجددة [٢].

ومن أبرز آثار الاجتهاد التفسيري في التكيف مع المستجدات الاجتماعية هو إعادة صياغة الأحكام التطبيقية بما يتوافق مع ظروف المجتمعات الجديدة. فمثلاً، في قضايا المعاملات المالية الحديثة، استخدم الفقهاء الاجتهاد لتحديد أحكام البنوك، والتأمين، والمعاملات الرقمية،

---

١) ابن قدامة، الشرح الكبير على متن المقنع، ص١٥٥.

٢) ابن قيم، زاد المعاد في هدي خير العباد ، ص١٦٣.

مستندين إلى المبادئ القرآنية للعدل والحرية والتكافل الاجتماعي، رغم أن هذه القضايا لم تكن موجودة في العصر النبوي أو العهد الأول للخلافة. هذا يعكس مرونة الاجتهاد في التعامل مع الابتكارات المعرفية والتقنية، دون إخلال بالثوابت القرآنية أو المقاصد الشرعية [١].

والعامل الاجتماعي يلعب أيضًا دورًا مهمًا في تشكيل الاجتهاد التفسيري، إذ يعتمد الفقهاء على دراسة واقع المجتمع واحتياجاته لتفسير النصوص. فالتغيرات في أنماط الحياة، والاقتصاد، والعلاقات الاجتماعية، وكذلك القوانين والسياسات العامة، تفرض على المفسر أن يقدم أحكامًا متوافقة مع الواقع، بما يحقق مقاصد الشريعة في تحقيق العدالة والمصلحة العامة، هذا يوضح أن الاجتهاد ليس عملية نظرية فقط، بل هو أداة عملية للتعامل مع التحولات المستمرة في المجتمعات.

كما أن العامل التعليمي والمعرفي مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالاجتهاد التفسيري، حيث يعتمد الفقهاء والمفسرون على المعرفة العميقة بالنصوص، واللغة، والحديث، والسيرة، والفقه، وعلم أصول الفقه، لتقديم تفسير متوازن، مستوى الثقافة والمعرفة الدينية للفقيه يؤثر بشكل مباشر على جودة الاجتهاد وقدرته على التكيف مع المستجدات، الفهم العميق للنصوص وللسياق التاريخي والاجتماعي يجعل الاجتهاد أداة دقيقة للتعامل مع التحولات، دون المساس بالثوابت القرآنية [٢].

وتأثير الاجتهاد يمتد أيضًا إلى المستوى الجماعي، إذ أن المجتمعات الإسلامية عبر التاريخ اعتمدت على الاجتهاد الجماعي في القرارات الفقهية المهمة. مجالس العلماء والاجتهاد الجماعي ساهمت في تفسير الأحكام بما يتوافق مع ظروف المجتمع ككل، وهو ما يظهر قدرة الاجتهاد على التكيف مع التغيرات الهيكلية والاجتماعية الكبرى، مثل التوسع الجغرافي أو ظهور أنظمة سياسية جديدة أو تحديات اقتصادية مستجدة [٣].

والاجتهاد التفسيري لا يقتصر على الماضي، بل يمتد إلى العصر الحديث، حيث يشكل أداة رئيسية للتعامل مع القضايا المعاصرة مثل البيئة، وحقوق الإنسان، والاقتصاد الرقمي، والقوانين

١) ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ص١٨٥.

٢) ابن قدامة ، المغني، ص٢١١.

٣) ابن كثير، تفسير ابن كثير ، ص٢٦٦.

الاجتماعية الحديثة. الفقهاء المعاصرون يستخدمون الاجتهاد لتقديم حلول مستندة إلى المقاصد الشرعية، مع مراعاة التطورات العلمية والمعرفية، وهو ما يعكس استمرار دور الاجتهاد في التكيف مع المستجدات الاجتماعية والمعرفية، مع الحفاظ على الثابت القرآني.

كما أن الاجتهاد التفسيري مرتبط ارتباطًا وثيقًا بمبدأ مقاصد الشريعة، الذي يضمن أن أي استنباط أو تفسير يحقق مصلحة المجتمع ويحافظ على العدالة والمبادئ الأساسية للنص القرآني . المقاصد تعمل كإطار يوجه الاجتهاد، بحيث يبقى التفسير ضمن حدود المعنى الثابت، بينما يسمح بالمرونة في التطبيق العملي [١]، والتوازن بين النص الثابت والفهم المتغير يظهر أيضًا من خلال التدرج في الأحكام الشرعية، حيث يمكن للفقهاء استخدام الاجتهاد لتخفيف الأحكام أو تعديل تطبيقها بما يتوافق مع ظروف المجتمعات المختلفة، مع الحفاظ على الجوهر القرآني. هذا الأسلوب يتيح التعامل مع المستجدات الاجتماعية والمعرفية بطريقة عقلانية ومنهجية، دون المساس بالثوابت أو القيم الأساسية.

وفي هذا الإطار، يمثل الاجتهاد التفسيري جسرًا حيويًا بين القرآن الكريم والواقع البشري المتغير، إذ يمكن من خلاله تفسير النصوص القديمة بما يتوافق مع القضايا الجديدة، سواء كانت معرفية أو اجتماعية، مع الالتزام بالمبادئ القرآنية والثوابت الشرعية. يعتمد الاجتهاد على الدمج بين الأدلة النقلية، والمعرفة العقلية، وفهم السياق الاجتماعي، والتاريخي، والثقافي، ما يجعل الفهم القرآني أداة حية للتوجيه والإرشاد في كل زمان ومكان [٢].

٢.٣.المطلب الثاني : التوازن بين الثوابت القرآنية والمتغيرات السياقية في التطبيق العملي

تمثل مسألة التوازن بين الثوابت القرآنية والمتغيرات السياقية في التطبيق العملي إحدى الركائز الأساسية للفكر الإسلامي في تفسير القرآن الكريم وتطبيقه على الواقع، إذ يتميز النص القرآني بثباته في الألفاظ والمقاصد الجوهرية، بينما يخضع الفهم البشري له لتغيرات متعددة تتعلق بالزمان والمكان والسياق الاجتماعي، والتطورات المعرفية والثقافية والسياسية. وقد أدرك الفقهاء والمفسرون منذ البداية أن التعامل مع النصوص القرآنية يتطلب

١) ابن رشد ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ص١٧٧.

٢) ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، ص٢٧٨.

تمييز الثوابت عن المتغيرات، بحيث تشمل الثوابت المبادئ الأساسية مثل التوحيد والعدل وحقوق الإنسان، بينما تشمل المتغيرات الأحكام التطبيقية التي تتأثر بالظروف المختلفة، وهو ما يعكس مرونة القرآن في التكيف مع واقع الإنسان عبر العصور دون المساس بالمبادئ الجوهرية [١]، لقد برزت أهمية التدرج في الأحكام الشرعية كأداة عملية لتحقيق هذا التوازن، كما يظهر في قضية تحريم الخمر، فقد جاء أولاً التحذير من أضرارها في قوله تعالى: "وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ ۖ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا"(سورة البقرة:٢١٩) ، ثم جاء النهي عن الصلاة أثناء السكر كقوله تعالي: "لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا"(سورة النساء:٤٣)، إلى أن اكتمل التحريم النهائي كقوله تعالي: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ" (سورة المائدة:٩٠)، هذا التدرج لم يكن مجرد ترتيب نصوصي، بل شكل وسيلة لتيسير استيعاب المجتمع للتحول العملي في السلوك، بما يضمن الانسجام بين المتغيرات الاجتماعية والثوابت القرآنية [٢].

وفي الوقت ذاته، اعتمد الفقهاء على القراءات القرآنية المتعددة، مثل قراءة حفص عن عاصم وورش عن نافع، لتوسيع نطاق الفهم، حيث أتاح اختلاف النطق والمعنى الجزئي للعلماء استنباط تطبيقات متنوعة للأحكام بما يتوافق مع الظروف المختلفة، دون الإخلال بالجوهر القرآني. كما استفاد العلماء من مبدأ المصلحة العامة والمصالح المرسلة لضبط تطبيق النصوص في سياقات متغيرة، وهو ما يظهر جليًا في عمل الإمام أبو حنيفة في تنظيم المعاملات المالية، حيث استنبط أحكامًا للربا والبنوك بما ينسجم مع المبادئ القرآنية كقوله تعالي : " الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا" (سورة البقرة :٢٧٥)، وهو نفس النهج الذي اتبعه الشافعي والمالكية في تنظيم الوقف والزكاة والميراث بما يخدم مصالح المجتمعات المختلفة. وقد امتد هذا التوازن إلى العصر الحديث، حيث تم استخدام الاجتهاد الفقهي في التعامل مع المعاملات المصرفية الإسلامية،

١) ابن عبد البر، الاستذكار، ص٢٨٩.

٢) ابن حجر ، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ص١٥٧.

مثل التمويل بالمرابحة، وضبط السياسات البيئية والصحية وفق المبادئ القرآنية كقوله تعالي : " وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ" (سورة الأعراف: ٣١) بما يحقق المصلحة العامة ويصون الثوابت القرآنية [١].

وقد كان السياق التاريخي والاجتماعي عاملًا أساسيًا في ضبط التوازن بين الثوابت والمتغيرات، كما يظهر في تنظيم أحكام الجهاد والمعاهدات في العصور الإسلامية المبكرة، إذ استخدم الفقهاء النصوص القرآنية كقوله تعالي : " وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ" (سور البقرة : ١٩٠)، وقوله تعالي : "وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ۚ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ " (سورة الانفال: ٦١)، لتحديد الحدود بين القتال والسلم بما يتوافق مع ظروف المجتمع المدني والاحتلال، وهو ما أتاح تطبيق الأحكام في بيئات متغيرة مع الحفاظ على المبادئ الأساسية. كما اعتمد الفقهاء على دمج العقل والنقل، حيث يتيح الاستدلال العقلي على الأدلة النقلية التعامل مع المستجدات بشكل مرن، مثل حالات الضرورة التي تبيح تعديل التطبيق العملي لبعض الأحكام، سواء في الصلاة أو الصوم أو غيرها، مستندين إلى مقاصد الشريعة ومبادئها العامة دون المساس بالثوابت. ولقد أثبت التاريخ الإسلامي جدوى هذا التوازن، حيث تمكن الفقهاء في العصر العباسي من تنظيم المعاملات التجارية الدولية استنادًا إلى القرآن، رغم تعقيد أسواق ذلك العصر، بينما استخدم العلماء في الأندلس، مثل ابن رشد، الاجتهاد والفكر الفلسفي لتفسير القرآن بما يتوافق مع المعارف العلمية والفكرية، مع الحفاظ على الجوهر القرآني. وفي العصر الحديث، استخدم الاجتهاد لمعالجة قضايا حقوق الإنسان والتعليم والتكنولوجيا الحديثة، مع مراعاة المستجدات الاجتماعية والثقافية، مما يظهر استمرار قدرة الفكر الإسلامي على ضبط العلاقة بين النص الثابت ومتطلبات الواقع [٢].

كما أن التعليم الديني والمعرفة الشرعية كان لهما دور محوري في ضبط هذا التوازن، إذ أن الفقهاء المتمرسين في علوم اللغة، والحديث، والفقه، وأصول الفقه، كانوا أكثر قدرة على التفريق بين الثوابت والمتغيرات وتطبيق النصوص بمرونة وفق مقتضيات الواقع. كذلك

١) النووي، المنهاج على شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، ١٤٥/٦.

٢) ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، ص١١٤.

ساهم التنوع الثقافي والاجتماعي في توسيع نطاق التفسير التطبيقي، إذ أن اختلاف العادات والتقاليد والمستوى الاقتصادي والاجتماعي بين مناطق المسلمين استلزم تطبيق الأحكام بما ينسجم مع المجتمع المحلي، مع الحفاظ على المبادئ الأساسية للنص القرآني. ولذلك يمكن القول إن التوازن بين الثوابت القرآنية والمتغيرات السياقية يتم من خلال شبكة متكاملة من الآليات تشمل التدرج في الأحكام، الاجتهاد بالمقاصد، القراءات المتعددة، مراعاة السياق التاريخي والاجتماعي، الدمج بين العقل والنقل، واستثمار التعليم والمعرفة، إضافة إلى مراعاة المصلحة العامة والمصالح المرسلة، كل ذلك لضمان تطبيق عملي مرن للنصوص، قادر على التكيف مع المستجدات المعرفية والاجتماعية، دون الإخلال بالثوابت القرآنية [١].

٤. الخاتمة:

لقد تناول هذا البحث إشكالية تغير الفهم القرآني بين الثبات والتحول من خلال دراسة طبيعة النص القرآني، وعوامل التغير في فهمه، وآليات التعامل مع هذا التغير في الفكر الإسلامي. وقد أظهرت الدراسة أن القرآن الكريم يمتاز بثبات نصي ومعنوي واضح، بحيث تظل المبادئ الأساسية، مثل التوحيد، والعدل، والحقوق الأخلاقية والاجتماعية، صلبة ومستقرة عبر العصور، في حين أن فهم البشر لهذه النصوص يخضع لتحولات معرفية، واجتماعية، واقتصادية، وسياسية، مما يبرز التفاعل الديناميكي بين النص الثابت والواقع المتغير.

وتبين أن عوامل التحول في فهم القرآن تشمل السياق التاريخي والاجتماعي، ومستوى المعرفة والثقافة، والتطورات العلمية والفكرية، إضافة إلى اختلاف القراءات ومدارس التفسير الفقهي. كما تبين أن هذا التحول ليس تهديدًا للثوابت، بل فرصة لتفعيل الاجتهاد التفسيري الذي يمكن العلماء من تطبيق النصوص بشكل ينسجم مع مقتضيات العصر ويحقق مقاصد الشريعة، بما يوازن بين الثوابت والمتغيرات، ويحقق المصلحة العامة دون المساس بالمعنى الأصلي للنص.

كما أظهر البحث أن آليات الاجتهاد التفسيري، مثل مراعاة السياق، ومقاصد الشريعة، والمصلحة العامة، والقراءات المختلفة، ومبدأ التدرج في الأحكام، توفر قدرة استثنائية للفكر الإسلامي على التكيف مع المستجدات المعرفية

---

١) ابن حجر ، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ص٢١٨.

والاجتماعية. وقد استعرض البحث شواهد تاريخية وفكرية، مثل تنظيم المعاملات المالية في العصر العباسي، واجتهادات الأندلسيين كابن رشد، وأمثلة معاصرة في المعاملات المصرفية الإسلامية، والتعليم، والبيئة، مما يوضح استمرار قابلية التطبيق العملي للنصوص القرآنية دون المساس بثوابتها.

٤.١.النتائج:

١. النص القرآني ثابت من حيث الألفاظ والمعاني الجوهرية، بينما فهم البشر له قابل للتغير وفق المستجدات المعرفية والاجتماعية والسياسية.

٢. التغير في الفهم القرآني يخضع لعوامل متعددة تشمل السياق التاريخي، والظروف الاجتماعية والاقتصادية، وتطور المعرفة، والاختلافات القرائية والمدارس الفقهية.

٣. الاجتهاد التفسيري أداة أساسية لتحقيق التوازن بين الثوابت القرآنية والمتغيرات السياقية، وهو عملية منهجية قائمة على الأدلة النقلية والعقلية، ومراعاة مقاصد الشريعة، والمصلحة العامة.

٤. قراءة النصوص بوعي بالثوابت والمتغيرات، وفهم مقاصد الشريعة، والتدرج في الأحكام، واعتبار المصلحة العامة، يعزز القدرة على التكيف مع المستجدات دون الإخلال بالمعاني الأصلية للنصوص.

٥. التجارب التاريخية والمعاصرة تثبت أن الفكر الإسلامي قادر على التكيف مع التحولات المعرفية والاجتماعية والسياسية، مع الحفاظ على المبادئ الجوهرية للنص القرآني.

٦. إن هذا البحث يبرز قدرة الفكر الإسلامي على الجمع بين الثبات القرآني والتحول البشري في الفهم والتطبيق، ويؤكد أن القرآن الكريم ليس نصًا جامدًا، بل مرجعية حية يمكنها التفاعل مع المستجدات المعرفية والاجتماعية والسياسية، مع ضمان الحفاظ على المبادئ الجوهرية والمقاصد الإلهية، بما يحقق التكامل بين النص والواقع، ويضمن استمرارية تطبيق الشريعة بما يخدم الإنسان والمجتمع.

٤.٢.التوصيات:

١. تعزيز الاجتهاد التفسيري المستنير بالمعرفة الشاملة بالنصوص، والسياق التاريخي والاجتماعي، ومقاصد الشريعة، لضمان تطبيق مرن وعميق للنصوص القرآنية.

٢. تشجيع دراسة القراءات القرآنية المتعددة لفهم تنوع المعاني الجزئية، واستخدام هذا التنوع في تقديم حلول عملية للقضايا المعاصرة.

٣. اعتماد مبدأ التدرج والمصلحة العامة كآليات منهجية لضبط العلاقة بين الثوابت القرآنية ومتطلبات الواقع المتغير.

٤. تطوير برامج تعليمية وثقافية تعزز قدرة العلماء والمفسرين على التعامل مع المستجدات المعرفية والاجتماعية، وتوضيح آليات التوازن بين النصوص الثابتة ومتطلبات العصر.

٥. تشجيع الدراسات المقارنة بين التجارب التاريخية والاجتهادات المعاصرة، لتوثيق آليات التوازن بين الثوابت والمتغيرات، والاستفادة منها في معالجة القضايا الفكرية والاجتماعية الحديثة.

المراجع:

١. الخوارزمي، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل الجزء الثالث، اعتنى به وخرج أحاديثه وعلق عليه خليل مأمون شيحا، الطبعة الثالثة، دار المعرفة بيروت لبنان، ١٤٣٠ه – ٢٠٠٩م

٢. الرازي، فخر الدين ابن العلامة ضياء الدين عمر المشتهر بخطيب الري ، تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، الجزء السابع، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٤٠١-١٩٨١م

٣. السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم، تفسير السمرقندي، الجزء الأول، تحقيق وتعليق: الشيخ على محمد معوّض، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الدكتور زكريا عبد المجيد النوتي، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر ج ١ ، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٣ – ١٩٩٣م

٤. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير ، تفسير الطبري، جامع البيان عن تأويل آيات القرآن، الجزء الخامس، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية، الطبعة الأولى، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠١م

٥. القمي، أبو الحسن علي بن إبراهيم ، تفسير القمي، الجزء الأول، صححه السيد طيب الموسوي الجزائري، الطبعة الثالثة، مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر، قم إيران، ١٤٠٤هـ

٦. الطباطبائي، محمد حسين الميزان في تفسير القرآن، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.

٧. الطبرسي، الفضل بن الحسن مجمع البيان في تفسير القرآن، دار المرتضى، بيروت، ٢٠٠٦م.

٨. الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، دار المعرفة بيروت، الطبعة ٣، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.

٩. عباس، فضل حسن القصص القرآني إيحاؤه ونفحاته، دار الفرقان، عمان- الأردن، الطبعة ١.

١٠. فضل الله، محمد حسين من وحي القرآن دار الملاك للنشر، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٩٨.

١١. القرطبي، أبو عبد الله الجامع لأحكام القرآن، مؤسسة الرسالة، الطبعة ١، دار عالم الكتب، ٢٠٠٦م.

١٢. النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف المنهاج على شرح صحيح مسلم بن الحجاج دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة الثانية ، ١٣٩٢ هـ ، ج ٦

١٣. ابن حجر ، أحمد بن على العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة بيروت، ١٣٧٩هـ ج٢

١٤. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم الحراني، الفتاوى الكبرى، دار الكتب العلمي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ

١٥. ابن حجر ، أحمد بن علي العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة بيروت، ١٣٧٩ه

١٦. ابن رشد محمد بن أحمد القرطبي، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار الحديث، القاهرة .

١٧. ابن عابدين، محمد أمين بن عمر، حاشية ابن عابدين، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.

١٨. ابن عبد البر، أبو عبد الله عمر بن يوسف الاستذكار، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

١٩. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في المغرب، ١٣٨٧هـ.

٢٠. ابن قدامة ، موفق الدين عبد الله بن أحمد المغني، مكتبة القاهرة ، ١٣٨٨هـ.

٢١. ابن قدامة، عبد الرحمن بن محمد الشرح الكبير على متن المقنع، دار الكتاب العربي، القاهرة.

٢٢. ابن قيم ، شمس الدين محمد بن سعد، زاد المعاد في هدي خير العباد مؤسسة الرسالة ، بيروت، الطبعة السابعة والعشرون، ١٤١٥هـ.

٢٣. ابن كثير، أبو الفداء اسماعيل بن عمر ، تفسير ابن كثير دار الكتب العلمية ، بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ

٢٤. ابن نجيم زين الدين بن إبراهيم بن محمد الرائق شرح كنز الدقائق، دار الكتاب الإسلامي، الطبعة الثانية.

٢٥. الأسنوي، عبد الرحيم بن الحسن، نهاية السول شرح منهاج الوصول، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.